

القطاع الفلاحي وإشكالية الأمن الغذائي في الجزائر:

الواقع وسياسات النهوض بالقطاع

THE AGRICULTURAL SECTOR AND THE PROBLEMATIC OF FOOD SECURITY IN ALGERIA: REALITY AND POLICIES TO PROMOTE THE SECTOR

د. عبد القادر زبوشي

كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة البليدة 2 (الجزائر) - zebouchikader@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2025/01/05

تاريخ القبول: 2024/11/13

تاريخ الإرسال: 2024/10/26

الملخص:

تحاول هذه الدراسة أن تقدم صورة شاملة عن واقع القطاع الفلاحي في الجزائر في الوقت الراهن، مع التركيز على العجز الذي يعاني منه القطاع في تحقيق الحد الأدنى من الأمن الغذائي للجزائر، لا سيما فيما يتعلق بالمنتجات الغذائية الأساسية التي يعتمد عليها النظام الغذائي للجزائريين، مثل الحبوب، الألبان (الحليب)، واللحوم، مع تحليل الأسباب الموضوعية الكامنة وراء هذا العجز. من جهة أخرى، تُسلط الدراسة الضوء على السياسة الجديدة التي تراهن عليها السلطات العمومية الجزائرية لتغيير الوضع الحالي، وتتمثل هذه السياسة بالأخص في استغلال القدرات الفلاحية الكبيرة للمناطق الصحراوية والسهبية، من أراض بكر ومياه جوفية هائلة، كخيار استراتيجي يمكن أن يُحوّل الجزائر، على المدى المتوسط، من دولة مستوردة للغذاء إلى دولة مصدرة له، بشرط فقط أن تتوفر الإرادة السياسية وتتم تعبئة الموارد الكبيرة التي تمتلكها الجزائر في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، العقار الفلاحي، الزراعات الاستراتيجية، الزراعة الصحراوية.

Abstract:

This study attempts to provide a comprehensive overview of the current state of the agricultural sector in Algeria, with a focus on the sector's inability to meet the minimum requirements for food security, particularly concerning essential food products such as cereals, dairy (milk), and meat, which are central to the Algerian diet. It also analyses the underlying factors contributing to this deficiency. Furthermore, the study highlights a new strategy that the public authorities are relying on to alter the current situation. This strategy involves the utilization of the vast agricultural potential of the desert and steppe regions, as a key strategic approach that could transform Algeria, in the medium term, from a food-importing nation to an exporter, provided only that the political will is available and the significant resources available in the field are mobilized.

Key words: food security, Agricultural land, Agricultural policies, Saharian agriculture

مقدمة:

قطاع الفلاحة كان ولا يزال يؤدي دورًا محوريًا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول. ومع ذلك، ازدادت أهمية هذا القطاع بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة بفعل التطورات التي شهدتها الساحة الدولية، والتي أبرزت مجددًا الدور الحيوي لإنتاج الغذاء في تعزيز الأمن القومي للدول. من الأمثلة البارزة على ذلك، الحرب الروسية-الأوكرانية وتأثيرها المباشر على أسعار الحبوب وفرص تصديرها، في حين اتخذت بعض الدول إجراءات جذرية، مثل قرار تخزين الأغذية (الصين) وقرار منع تصدير السلع الغذائية الأساسية (مثل الأرز في الهند)، كاحتياط أمام تداعيات هذه الحرب.

إذا تتبعنا سياسات الدولة الجزائرية مع قطاع الفلاحة منذ الاستقلال، يمكن القول أن الجزائر أولت نظريًا أهمية كبيرة لهذا القطاع. فقد كانت هناك محاولات مؤسساتية، قانونية، وتخطيطية مستمرة للنهوض به على مدار العقود الماضية. ومع ذلك، لم تسفر تلك المحاولات حتى عهد قريب عن نتائج ملموسة في الميدان. فلا تزال الجزائر تعاني من نقص ملحوظ في تلبية احتياجاتها الغذائية في منتجات استراتيجية مثل الحبوب، الحليب، واللحوم. ووفقًا لأحدث البيانات، فإن الجزائر تصل في أفضل الأحوال، وفي السنوات الزراعية الجيدة، إلى إنتاج 4 ملايين طن من القمح اللين، في حين أنها تستهلك على أقل تقدير 9 ملايين طن من هذه المادة التي تشكل أساس غذاء الجزائريين، أي أنها تغطي فقط قرابة 40 % من احتياجاتها من مادة استراتيجية مثل القمح اللين، وهو نفس الوضع بالنسبة للمواد الأخرى. الغريب أن الجزائر تمتلك حدة أدنى من الموارد الطبيعية والبشرية التي من المفروض أن تسمح لها بتحقيق نتائج محترمة على مستوى الإنتاج الزراعي، بما يمكّنها من المفروض أن تضمن أمنها الغذائي بنسبة معتبرة. فعلى سبيل المثال، لو استعملت الجزائر نصف مساحتها الصالحة للزراعة فقط، والتي تقدر إجمالًا بقرابة 8.5 مليون هكتار في الوقت الراهن، وبمردودية متوسطة في حدود 20 قنطارًا في الهكتار، فإنها سوف تنتج 8 ملايين طن من القمح بما يغطي تقريبًا كل حاجتها من هذه المادة. لكن يظهر أن بلدنا لم يوفق بعد إلى إيجاد طريقة ناجعة لتثمين موارده في مجال الفلاحة إلى وقت قريب .

لكن الملاحظ أن البلد يشعر حقيقةً في الوقت الراهن بالقلق من هذه الناحية، وأصبح يدرك أهمية تبني استراتيجية قوية للنهوض بالقطاع الفلاحي بغرض تغطية الحاجات الغذائية للمواطنين، لاسيما بالنسبة للمواد الرئيسية التي تشكل الغذاء الأساسي للسكان كالقمح والحليب واللحوم، علما بأنها احتياجات البلد تتزايد باستمرار وبنسبة كبيرة كل سنة، على اعتبار أن عدد سكان الجزائر يبلغ في الوقت الراهن

أكثر من 45 مليون نسمة وهو عدد يتزايد كل سنة بقرابة مليون نسمة، أي أننا بعد فترة وجيزة نسبيا سوف نكون في حدود 50 مليون نسمة في أفق 2030⁽¹⁾.

والهدف من الاستراتيجية المشار إليها هو في النهاية كسب رهان تطوير القطاع الفلاحي من خلال إعطائه القدرة على تحقيق مستوى إنتاج مرتفع بشكل مستدام، يمكن المواطنين من تلبية حاجياتهم الغذائية في ظروف حسنة وبأسعار معقولة. والسؤال إذن الذي تدور حوله إشكالية هذا الموضوع هو: ما هي متطلبات تنفيذ سياسات فعالة للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر، بهدف تحقيق الحد الأدنى من الأمن الغذائي للبلاد في إطار زمني معقول، مع التركيز على المواد الأساسية؟

أما الفرضية التي تنطلق منها الإجابة على هذه الإشكالية فهي كالتالي: يمكن للدولة الجزائرية تحقيق الحد الأدنى من أمنها الغذائي من إنتاجها الزراعي المحلي، إذا توفرت لها الإرادة السياسية والتصميم اللازم، وعملت على تعبئة كل الموارد التي تزخر بها الجزائر (الطبيعية، المالية، التقنية، والبشرية) للنهوض بالقطاع الفلاحي.

وبناء على هذه الفرضية ارتأينا أن نعالج هذا الموضوع وفق الخطوات العلمية التالية:

- تحديد مفهوم الأمن الغذائي: البدء بتعريف دقيق لمفهوم الأمن الغذائي وأهميته في تحقيق الاستقرار الوطني.

- تحليل أزمة القطاع الفلاحي في الجزائر بالأرقام: تقديم بيانات وأرقام تكشف حجم أزمة القطاع الفلاحي، مع التركيز على حجم إنتاج المواد الاستراتيجية مثل الحبوب، الحليب، واللحوم.

- رصد المشكلات والمعوقات: تحليل أبرز المشكلات والمعوقات التي تواجه القطاع الفلاحي في الجزائر والتي تعرقل انطلاقته الفعلية، سواء كانت تنظيمية، قانونية، أو بيئية.

- وفي الأخير، عرض السياسات الوطنية الجارية للنهوض بالقطاع الفلاحي: تقديم الخطوط العريضة للسياسة الوطنية الحالية التي تهدف إلى النهوض بالقطاع الفلاحي، مع التركيز على سلاسل الإنتاج الاستراتيجية: الحبوب، الألبان (الحليب)، واللحوم.

وهي المسائل التي سوف نتناولها ضمن ثلاثة مباحث، هي :

- 1 - الأمن الغذائي وحجم الأزمة في مجال تغطية احتياجات الجزائر من المنتجات الزراعية الأساسية.
- 2 - أهم المشكلات المتسببة في قصور القطاع الفلاحي في الجزائر وصعوبة انطلاقته.
- 3 - معالم الاستراتيجية الجديدة من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر وضمان الأمن الغذائي.

المبحث الأول: الأمن الغذائي وحجم الأزمة في مجال تغطية احتياجات الجزائر من المنتجات الزراعية الأساسية.

وضعية القطاع الفلاحي في أي بلد، مريحة كانت أو متأزمة، يمكن الكشف عنها من خلال تحديد قدرة هذا القطاع على تغطية حاجات البلد من المنتجات الزراعية، على الأقل بالنسبة للمواد الأساسية الداخلة في العادات الاستهلاكية لسكانه البلد. وبطبيعة الحال، فإن حل الأزمة بالنسبة للبلد الذي يعيشها في هذا المجال، لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار قدرات البلد من هذه الناحية: فالبلد الذي يملك قدرات مؤكدة في المجال الزراعي مثل الجزائر، وفي حال كانت هذه القدرات غير مستغلة أو مستغلة بطريقة غير ناجعة، لا بد أن يراجع سياسته في هذا الميدان ويتخذ ما يلزم من إجراءات للنهوض بالقطاع، أما البلد الذي لا يملك قدرات، أو يملك قدرات محدودة، فلا لوم عليه أن يلجأ في ضمان أمنه الغذائي إلى سياسات قد تقوم جزئيا أو كليا على الاستيراد مع ما يكتنف ذلك من مخاطر.

لكن قبل أن نعطي بعض الأرقام الكاشفة عن وضعية القطاع الفلاحي في الجزائر، بالنسبة على الأقل لبعض المنتجات الأساسية في غذاء الجزائريين، يجدر بنا أن نحدد باختصار مفهوم الأمن الغذائي، وهذا في مطلبين.

المطلب الأول: المفهوم العام للأمن الغذائي:

ليس هناك رؤية موحدة لمفهوم الأمن الغذائي في منظور الخبراء وكذا الهيئات الدولية المهمة بالمسألة، حيث يرى البعض بأن الأمن الغذائي هو عبارة عن "الاكتفاء الذاتي من الغذاء محليا والذي يقتضي قدرة الدولة على توفير احتياجات جميع الأفراد من السلع والمواد الغذائية من خلال الإنتاج المحلي" ⁽²⁾.

هذا التعريف ينتقده البعض بأنه يخلط بين الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي من حيث أنه يشترط لتحقيق الأمن الغذائي القدرة لزوما على إنتاجه محليا، وهذا فيه تجرّ على المنطق، لأنه يمكن ألا يمتلك بلد ما المقدرات الطبيعية التي تمكنه من إنتاج كل المواد الزراعية التي يحتاجها، غير أنه يمتلك ميزات اقتصادية أخرى، كالقدرات الصناعية، تسمح له بامتلاك الموارد المالية التي تمكنه من جلب ما ينقصه من مواد غذائية من الخارج. وعليه، هناك تعريف آخر ينسجم مع هذا النقد ومضمونه أن: الأمن الغذائي هو قدرة الدولة على توفير النقد الأجنبي اللازم لاقتناء حاجاتها من المواد الغذائية" ⁽³⁾.

ولكن هذا التعريف بدوره تعرض للنقد على اعتبار ان توفر النقد الأجنبي لا يضمن بالضرورة الحصول على المنتجات الزراعية من الخارج، حيث قد تمنع الدول المنتجة لها، تصديرها الى دول بعينها، كضغط من أجل فرض شروط معينة، أو مواقف معينة، في حالة حدوث أزمة مع الدولة المعنية، وكذلك قد ينخفض العرض العالمي من المواد الغذائية لأي سبب من الأسباب، كالحروب والكوارث الطبيعية أو الجفاف، الأمر الذي قد يعرض الدولة الى مخاطر الابتزاز وتهديد استقرارها الاجتماعي.

لذلك هناك تعريف ثالث مفاده أن الأمن الغذائي هو عبارة عن "قدرة الدولة على توفير المستوى الغذائي الضروري عن طريق الإنتاج المحلي إضافة الى الاستيراد من الخارج عند اللزوم، اعتمادا على الموارد المالية المحصل عليها من الصادرات" (4). نستشف من هذا التعريف الثالث انه يتصور أن الأمن الغذائي يقتضي أن تكون الدولة قادرة على توفير حد معين من الغذاء محليا واستكمال الباقي عن طريق الاستيراد، غير أن نص التعريف لم يبين لنا نسبة الكمية المنتجة محليا بالمقارنة مع الكمية المستوردة. قريب من هذا التعريف ذلك التعريف الذي اعطته المنظمة العربية للتنمية الزراعية للأمن الغذائي، ومفاده: "أن الأمن الغذائي هو توفير الغذاء بالكميات والنوعيات اللازمة للنشاط والصحة بصورة مستمرة لكل فرد من المجموعات السكانية اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا، وتوفير الباقي على أساس الميزة التنافسية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر وإتاحته لكافة الأفراد بالأسعار التي تتناسب مع مداخيلهم وإمكاناتهم المالية" (5).

الملاحظ في هذا التعريف الأخير أنه يلح في جانب معين من مفهوم الأمن الغذائي، على ضرورة توفير جزء منه من الإنتاج المحلي، ولكنه لا يكتفي بذلك، بل يورد شروطا أخرى لتحقيق أمن غذائي حقيقي، وهي ضرورة توفير الغذاء بالكمية اللازمة، وكذلك النوعية التي تحافظ على صحة المواطنين، وبالأسعار المناسبة لمداخيل الأفراد. وتبدو المنظمة العربية قد تأثرت في هذا التعريف، بالتعاريف التي أعطتها المؤسسات الدولية مثل منظمة الأغذية والزراعة (FAO) والبنك الدولي، للأمن الغذائي (6).

المطلب الثاني: حجم الأزمة في مجال تغطية احتياجات الجزائر من المنتجات الزراعية

الأساسية: نشعر الآن في تقييم مستوى الأمن الغذائي للدولة الجزائرية بالاستناد الى التعريف النظري للأمن الغذائي في صيغته الأخيرة، وهو التعريف الذي يرى كما أوضحنا بأن الأمن الغذائي الحقيقي يتمثل في قدرة الدولة على الإنتاج المحلي للمواد التي يحتاجها مواطنوها لغذائهم، أو على الأقل إنتاج

الجزء الأكبر منها، محليا، خصوصا بالنسبة للمواد الأساسية في نظامهم الغذائي، وهو الوضع الوحيد الذي يمكن لأي دولة أن تكون فيه في منأى عن مخاطر الابتزاز من الدول الأخرى وتهديد استقرارها لأي سبب من الأسباب. وعليه، سؤالنا هو: هل الجزائر تنتج في الوقت الراهن، محليا، ما يكفيها من مواد غذائية أساسية بما يجعلها في مأمن من الخطر فيما يخص توفير الغذاء الأساسي لسكانها في حالة نشوء، على سبيل المثال، أزمة غذاء دولية أو تأخرت الواردات فوق اللزوم لأي سبب من الأسباب؟

ويكفي في هذا المقام، أن نقيّم هذا الوضع من خلال فحص حجم الإنتاج الجزائري من ثلاثة مواد يمكن اعتبارها منتجات زراعية أساسية، أو استراتيجية كما يسميها البعض، على اعتبار أنها تشكل الحصة الرئيسية من غذاء الجزائريين، وهي منتجات الحبوب والألبان (الحليب) واللحوم.

الفرع الأول: في مجال الحبوب:

تأتي الحبوب في مقدمة المنتجات الزراعية الاستراتيجية بالنسبة للجزائر على اعتبار أن الحبوب تشكل، لاعتبارات عديدة، أكثر من 60 % من النظام الغذائي للجزائريين ⁽⁷⁾. ولذلك فإن أي نقص حاد في توفر هذه المادة، لأي سبب من الأسباب، من شأنه أن يهدد أمنها القومي ويهدد استقرارها الاجتماعي. والمعطيات المتضمنة في الجدول الموالي بالنسبة لإنتاج الحبوب و وارداتها، بكل أصنافها، خلال العشرين سنة الممتدة من 2002 إلى 2022، أي خلال عقدين من الزمن، كفيلة بأن تبين لنا حجم التحديات التي تواجهها الجزائر في مجال تحصين أمنها الغذائي من ناحية توفير مادة الخبز والأعلاف للمواشي.

جدول 1: تطور إنتاج و واردات الحبوب في الجزائر من سنة 2002 إلى سنة 2021/ الوحدة: مليون طن

السنة	متوسط الإنتاج A	متوسط الواردات B	متوسط الاستهلاك الإجمالي (A+B)	نسبة التغطية للواردات (%)
2006-2002	3.55	7.46	11.01	67.75
2011-2007	3.62	6.90	10.52	65.58

64.36	11.59	7.46	4.13	2016-2012
65.15	12.80	8.34	4.46	2021-2017

المصدر: فضيل براهيم مزاري، "السياسات الزراعية في الجزائر وإشكالية التبعية للسوق الدولية في شعبة الحبوب"، الأفاق للدراسات الاقتصادية (جامعة تبسة)، العدد 2، المجلد 08، جانفي 2024. ص. 176

أقل ما يمكن ان نستخلصه من المعطيات المتضمنة في الجدول الذي بين أيدينا هو:

- أولا، أن إنتاج الحبوب في الجزائر جد متذبذب، ذلك أن هذه الشعبة من المزروعات تعتمد لحد الآن أساسا على التساقطات المطرية، وبالنظر الى ان مناخ الجزائر هو مناخ متوسطي جد متقلب بين الجفاف والاعتدال، فإن ذلك ينعكس مباشرة على نتائج الشعبة، هذا ناهيك عن العوامل الأخرى وانعكاساتها على النتائج (نوعية البذور، الأسمدة، احترام المسار التقني، المكننة..).

- ثانيا، أن الجزائر تعاني من انكشاف كبير في مجال تغطية احتياجاتها من الحبوب، وهي مادة أساسية في النظام الغذائي لساكنتها. بعبارة أخرى، فإن الجزائر تعاني من تبعية كبيرة نحو الخارج في توفير حاجاتها من الحبوب، حيث بلغت نسبة هذه التبعية (Ratio)، في المتوسط ، بين 2002 و 2021، 65.67 %، وهي نسبة عالية جدا من منظور متطلبات الأمن الغذائي، مما يعني أن الجزائر أمامها جهد كبير يتعين عليها أن تبذله مستقبلا لسد الفجوة الخطيرة الملحوظة في إنتاجها من الحبوب.

للإشارة، ترتب الجزائر في الإحصاءات الدولية كرايع مستورد للحبوب في العالم، وثاني مستورد لها في إفريقيا بعد مصر التي يتعدى عدد سكانها 100 مليون نسمة مما قد يبرر ضخامة مستوردات هذه الأخيرة من الحبوب، حيث تعتبر مصر ثاني مستورد للقمح في العالم⁽⁸⁾.

الفرع الثاني: في مجال الألبان (الحليب):

الحليب يعتبر كذلك من المنتجات الغذائية الأساسية في النظام الغذائي للجزائريين، والجزائر تسجل أيضا بالنسبة لتغطية احتياجاتها من هذه المادة عجزا كبيرا. حيث كانت الوضعية حسب معطيات سنة 2022، على الشكل التالي⁽⁹⁾:

- الاحتياجات تقدر بحوالي 4.5 مليار لتر في السنة.
- الإنتاج المحلي يقدر في المتوسط بـ 2.5 مليار لتر في السنة.

- نسبة تغطية الاحتياجات الوطنية بالإنتاج المحلي 55%.

- نسبة العجز: 45 %.

يُشار كذلك الى أن فاتورة استيراد غبرة الحليب بلغت سنة 2021 على سبيل المثال، 600 مليون دولار، وهو مبلغ ضخم رغم أنه سجل تراجعاً بالمقارنة مع الفترة السابقة، حيث ناهزت هذه الفاتورة في السابق، في بعض السنوات، قرابة 1 مليار دولار⁽¹⁰⁾.

الفرع الثالث: في مجال اللحوم:

تسجل الجزائر كذلك عجزاً كبيراً في إنتاج اللحوم بنوعيتها الحمراء والبيضاء. فحسب الأرقام التي أعلن عنها الوزير الأول في بيان السياسة العامة للحكومة في أكتوبر 2023، بلغت كمية اللحوم المنتجة في الجزائر سنة 2022⁽¹¹⁾:

- 5.4 مليون قنطار من اللحوم الحمراء.

- 4.8 مليون قنطار من اللحوم البيضاء.

مجموع الرقمين السابقين يعطينا حصة استهلاك للفرد الجزائري الواحد، من اللحوم بنوعيتها، تقدر بـ 22.5 كلغ في السنة، وهي نسبة جد بعيدة عن المعدل العالمي لاستهلاك اللحوم الذي هو في حدود 42 كلغ للفرد في السنة⁽¹²⁾.

والامر يزداد سوءاً عندما ننظر إلى معدل استهلاك الجزائري من اللحوم الحمراء وحدها، فهو لا يتعدى 12.04 كلغ في السنة، بعيداً كذلك عن المعدل العالمي الذي هو في حدود 34 كلغ للفرد⁽¹³⁾. ولهذا نتفهم الغبن الذي يشعر به المواطن الجزائري بالنسبة لتناول اللحوم الحمراء، وهذا نظراً لقلّة المعروض منها، الامر الذي ينعكس بالارتفاع الفاحش لثمنها، بشكل لا يتناسب حتى مع ذوي الدخل فوق المتوسط، حيث يتطلب شراء كيلوغرام من اللحم البقري في المتوسط ثلاثة أيام عمل لمن يتقاضى الحد الأدنى المضمون للأجور (20.000 دج في الوقت الراهن)، وهذا شيء غير معقول بالمنطق الاقتصادي، الأمر الذي يؤكد ضرورة اعتماد استراتيجية قوية لتغطية العجز في هذه الشعبة.

والسبب في الوضع المتأزم الذي يعاني منه السوق الجزائري بالنسبة لتوفر اللحوم الحمراء، يرجع

حسب الخبراء الى عاملين رئيسيين، هما:

1/ محدودية القطعان التي تتوفر عليها الجزائر من أغنام وأبقار:

يشكل البقر والغنم المصدر الأساسي للحوم الحمراء في الجزائر، لكن ما تمتلكه الجزائر من هذا النوع من الانعام لا يتعدى (14):

- عدد رؤوس الأغنام 17 مليون رأس،

- عدد رؤوس الأبقار 1.9 رأس.

وتعتبر هذه الأعداد جد متواضعة، حيث لا يمكن ان تقي بأي حال من الأحوال باحتياجات الجزائر من اللحوم الحمراء.

2/ النقص الفادح في إنتاج الأعلاف.

يشكل نقص غذاء الانعام في الجزائر أحد العوامل الرئيسية في نقص تربية المواشي من أغنام وأبقار وحتى الدواجن، وبالتالي يحد من القدرة على توفير اللحوم بكميات تغطي الطلب وبأسعار معقولة، فعدم توفر الاعلاف بالحجم المطلوب يؤدي الى ارتفاع أثمانها في السوق، وهذا يؤدي الى ارتفاع سعر اللحوم فوق القدرة الشرائية لعامة المستهلكين وصعوبة تصريف الكميات المعروضة منها ولو كانت محدود نظرا لغلاء ثمنها. ولذلك فإن أي استراتيجية للقضاء على العجز المسجل في إنتاج اللحوم في الجزائر وتخفيض أسعارها بما يجعلها في متناول عامة المستهلكين تمر حتما عبر حل مشكلة الأعلاف، وهو ما يبدو ان السلطات العمومية في الجزائر عازمة عليه في إطار السياسات الجديدة للنهوض بالقطاع الفلاحي كما سوف نبين في نقطة لاحقة (المبحث الثالث).

الفرع الرابع: بعض الأرقام الأخرى الدالة على الأزمة:

تتأكد أزمة القطاع الفلاحي في الجزائر، من خلال معطيات أخرى، نذكر منها على سبيل المثال:

- فاتورة الواردات من المواد الغذائية تجاوزت منذ سنوات عتبة الـ 8 ملايين دولار، بل فاقت مبلغ 10 ملايين دولار في 2020 حسب أرقام الوزارة الأولى⁽¹⁵⁾، وهو مبلغ كبير، حيث لو وضّفت الدولة الجزائرية جزءا من هذا المبلغ في تطوير القطاع الفلاحي وفق مخطط محكم لأمكنها أن تقلص الى حدّ بعيد فاتورة الاستيراد.

للاشارة، تمثل فاتورة استيراد المواد الغذائية أزيد من 20% من مجموع الواردات الجزائرية، وهي من أعلى النسب في العالم⁽¹⁶⁾.

- القطاع الفلاحي، حسب أرقام نشرتها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في ديسمبر 2021، يوظف 2.6 مليون عامل (24 % من اليد العاملة الوطنية)، ويسهم بنسبة 12.4 % في الناتج الوطني الخام بمبلغ يقدر بـ 25 مليار دولار، وهذه النسبة في تشكيل الناتج الوطني الخام بواسطة ربع العمال الجزائريين تعتبر نسبة دون المستوى المطلوب⁽¹⁷⁾.

المبحث الثاني: أهم المشكلات المتسببة في قصور القطاع الفلاحي في الجزائر وصعوبة

انطلاقته:

أمام المعطيات السابقة التي تفيد بأن هناك فعلا أزمة يعيشها القطاع الفلاحي في الجزائر، يحق لنا أن نتساءل عن أسباب هذه الأزمة التي تتجسد على وجه الخصوص في عجز القطاع عن تغطية احتياجات البلاد في مواد أساسية مثل الخبز والحليب واللحوم وبشكل فادح؟ هل هذا العجز يعود الى أسباب موضوعية هيكلية لا يمكن التغلب عليها أم أن الامر يعود الى غياب استراتيجية تنمية للقطاع وراءها إرادة سياسية قوية؟

والحقيقة هي أن أسباب العجز المسجل على القطاع الفلاحي في الجزائر تعود الى الأمرين معا، فهي جزئيا تعود الى أسباب موضوعية لا بد من الاعتراف بها، غير أن هذه الأسباب الموضوعية في الإمكان التغلب عليها أو على الأقل الحد من انعكاساتها السلبية لو توفرت إرادة سياسية مشفوعة باستراتيجية قوية للنهوض بالقطاع والتي يبدو أن الدولة الجزائرية تتجه إليها الآن (المبحث الثالث).

لذا نحاول في هذا المبحث ان تحليل الأسباب الموضوعية التي يعتقد المختصون أنها تشكل عوائق فعلية تحد من قدرات القطاع الفلاحي على وفاء بكل احتياجات الجزائريين من الغذاء ما لم يتم التغلب عليها باعتماد سياسات جديدة تستغل كل القدرات المتاحة للفلاحة في الجزائر، شمالها وجنوبها. من هذه العوائق محدودية المساحة الإجمالية الصالحة للزراعة، إضافة الى كون الجزء التابع من هذه المساحة للدولة غير مستقر قانونيا من حيث الملكية، أما الجزء التابع للخواص فيعاني من صغر الملكيات، إضافة الى شح المياه ومشاكل أخرى، نستعرضها بشيء من التفصيل في المطالب الأربع الموالية.

المطلب الأول: محدودية المساحة الإجمالية للعقار الفلاحي في الجزائر:

أول عائق موضوعي يحد في رأي الخبراء من قدرة القطاع الفلاحي في الجزائر على لعب دوره في تحقيق الأمن الغذائي للبلاد يكمن في محدودية أو قلة المساحة الصالحة للزراعة حسب الوضع الحالي. فهذه المساحة تعتبر جد محدودة في المطلق، ومحدودة أيضا بالمقارنة مع المساحة الإجمالية للبلاد. فالمساحة الصالحة للزراعة في الجزائر في الوقت الراهن لا تتعدى 8.5 مليون هكتار، وهذه المساحة لا تعني شيئا بالمقارنة مع المساحة الكلية للبلاد المقدرة بـ 238.17 مليون هكتار، أي أن المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر تمثل بالكاد 3.43% من المساحة الكلية للبلاد⁽¹⁸⁾. للإشارة، تمتلك فرنسا على سبيل المثال ثلاثة أضعاف ما يمتلكه الجزائر من مساحة صالحة للزراعة، ومساحة فرنسا الإجمالية تقل عن مساحة الجزائر بستة أضعاف.

وعليه، فالمساحة المذكورة في وضعها الحالي لا يمكن أن تكفي لتوفير الكمية اللازمة لغذاء الجزائريين من حبوب وألبان ولحوم وخضروات في وقت واحد، خصوصا بالمستوى الحالي من التقنيات والمكننة ونوعية البذور ومشكلة "العطيل" (حرث الأرض سنة وإعفاؤها سنة) .. إلخ. وعليه، يبقى الحل المؤقت للرفع من مستوى الإنتاج في المساحة المتوفرة في الوقت الراهن هو أن تكون هناك سياسة فلاحية جديدة تعتمد الزراعة المكثفة باستعمال التقنيات الحديثة وتعزيز استعمال الآلات وتعميم استعمال الأسمدة وبذور جديدة، بالإضافة إلى القضاء على عادة "العطيل" والذي سيسمح للبلاد أن تستفيد من قرابة 3.5 ملايين هكتار تضاف للإنتاج كل سنة، على اعتبار أن "العطيل" كان يمارس في الماضي بمرور إراحة الأرض لتجديد طاقتها الإنتاجية من أملاح طبيعية واليوم صار ممكنا تعويض ذلك باستعمال الأسمدة المصنعة والجزائر من أكبر المنتجين لهذه الأسمدة وتمتلك منها احتياطات طبيعية ضخمة، علما بأن الدول المتقدمة في الزراعة تركت تماما هذه الممارسة وصارت تستغل كل أراضيها الزراعية سنويا دون تعطيل لأي قسم منها وهذا باستعمال الأسمدة⁽¹⁹⁾.

ومما يزيد في حدة المشكل السابق الذكر والمتمثل في محدودية المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر في الوقت الراهن، هو نقص المساحات المسقية أو المروية والتي كان من الممكن أن تعوض إلى حد ما نقص مردود المساحات الزراعية البعلية، لأن إنتاج هكتار من المساحة المسقية يعادل على أقل تقدير ثلاثة أضعاف إنتاج هكتار من المساحة البعلية في شعبة الحبوب.

للإشارة، بلغت مساحة الأرض المسقية في الجزائر سنة 2020: 1.43 مليون هكتار، بعدما كانت في حدود 650 هكتار في سنة 2010، أي أنها هذه المساحة سجلت زيادة بمقدار 220% في عشر سنوات⁽²⁰⁾، ومع ذلك تبقى المساحات الزراعية المسقية في الجزائر ضعيفة بالمقارنة مع شساعة المساحة الإجمالية للجزائر وحاجة البلد الماسة لهذا النوع من الأراضي، هذا بالإضافة الى أن معظم الأراضي المسقية مستعملة في زراعة الخضروات وأشجار الفاكهة وليس في زراعة الحبوب كشعبة فلاحية استراتيجية⁽²¹⁾.

ويبقى إذن الحل الآخر الممكن لتوسيع الأراضي المسقية الموجهة للحبوب هو كسب أراض مسقية إضافية بواسطة توسيع شبكة الري في الشمال، ولكن بالأساس بالتوجه نحو المناطق الصحراوية والسهبية لاستغلال الإمكانيات المتاحة فيها في هذا المجال، وهو ما سوف نتطرق اليه في نقطة لاحقة.

المطلب الثاني: مشكلة عدم استقرار الوضع القانوني للعقار الفلاحي العمومي التابع للدولة ومشكلة صغر حجم الملكيات الخاصة:

ثاني مشكل يحول دون إعطاء قطاع الفلاحة في الجزائر لكل طاقته الإنتاجية هو مشكلة عدم استقرار الوضع القانوني للعقار الفلاحي العمومي التابع للدولة من حيث الملكية والتصرف في الأرض، وكذلك تفتت العقار الفلاحي في القطاع الخاص أي صغر حجم المساحات المملوكة للخواص وهذا ما نوضحه في نقطتين:

1- بالنسبة للعقار الفلاحي التابع للدولة، المشكلة تكمن في أن هذا العقار المقدر مساحته بحوالي 2.5 مليون هكتار، أي في حدود 30% من مجمل العقار الصالح للزراعة في الجزائر الذي هو 8.5 مليون هكتار، وهو يضم أجود الأراضي الفلاحية التي كانت مملوكة للكولون ويقع في السهول وتمتد مستثمراته على مساحات واسعة، أصبح لا يحقق مستويات الإنتاج التي كان يحققها في السابق إبان الفترة الاستعمارية⁽²²⁾. ويرجع الخبراء المهتمون بالموضوع هذا القصور، في جزء منه، الى عدم استقرار نظام الملكية المتعلقة بهذا العقار، والذي يؤثر بدوره على علاقة الفلاح المستغل للأرض بالأرض التي يستغلها، فعدم شعور المستغل للأرض بملكته لهذه الأرض لا يحفز على الاستثمار فيها وتحسين مردودها، خصوصا الاستثمارات الثقيلة التي تتطلب أموالا كبيرة وتتطلب فترة طويلة لاسترداد نفعتها، وخصوصا إذا كان يراوده الشك بأن الدولة يمكن أن تخرج بقوانين جديدة تنتزع منه الأرض أو تحولها الى أغراض

أخرى. ومما يزيد في تعقيد المشكلة أن هذه الأراضي موضوعة في غالب الأحيان تحت تصرف مجموعة من الأفراد وليس فردا واحدا، وهذا يعقد المشكلة بسبب صعوبة اتخاذ القرارات بالنسبة للاستثمارات طويلة الأجل.

للعلم، فإن الدولة الجزائرية، لحل هذه المشكلة سعت منذ الاستقلال إلى إجراء سلسلة من التعديلات على الوضع القانوني للأرض التي ورثتها عن المعمرين بهدف الوصول إلى طمأننة المزارعين الذين استفادوا من هذه الأرض، بشأن استمرار استغلالهم لها دون حد زمني معين وهذا من أجل حثهم على الاستثمار وتحسين مردود الاستغلال الفلاحية، حتى مع بقاء أصل ملكية العقار في ذمة الدولة.

وبهذا الصدد يجدر التذكير بأن العقار الفلاحي التابع للدولة قد مرّ منذ الاستقلال بثلاثة أوضاع قانونية رئيسية، حيث خضع إلى التنظيم الاشتراكي غداة الاستقلال مباشرة وهو التنظيم الذي كان فيه المزارع شبه موظف يتقاضى أجرا محددا بغض النظر عن نتائج ومحصول المزرعة⁽²³⁾، ثم تعديل سنة 1987 الذي جاء بمفهوم "حق الانتفاع الدائم" بدل نظام التسيير الذاتي، وهو التعديل الذي قصد به المشرع تحرير المبادرة لدى المزارعين التابعين سابقا لنظام التسيير الذاتي الاشتراكي وإعطائهم حرية اتخاذ القرار في المستثمرة الفلاحية وربط دخلهم بنتائج عملهم وجهدهم فيها، ولكن مع الاحتفاظ دائما بمبدأ ملكية أصل العقار للدولة⁽²⁴⁾، ثم تعديل سنة 2010 الذي تضمنه قانون 10-03 صادر بتاريخ 15 أوت 2010، وهو القانون الذي أقر "نظام الامتياز" (le régime de la concession) كصيغة جديدة ووحيدة لاستغلال العقار الفلاحي التابع للدولة⁽²⁵⁾.

تجدر الإشارة أن التعديل الأخير ينص على أن الأرض الفلاحية التابعة للدولة تمنح من هنا فصاعدا للأشخاص الطبيعيين الجزائريين أو المعنويين (الشركات) الخاضعين للقانون الجزائري، المستوفين للشروط القانونية، في شكل عقود امتياز تبرم لمدة أربعين (40) سنة قابلة للتجديد، أي أن القانون الجديد يضمن للمستفيد سواء كان شخصا طبيعيا أو شركة، بقاءه مستغلا للأرض لمدة 80 سنة كاملة في حالة تجديده للعقد، - وهو المتوقع - مع إمكانية انتقال العقد لورثته خلال هذه المدة، وهي مدة كافية للمستفيد لاسترداد نفعية الاستثمارات التي يقوم بها، هذا مع بقاء أصل الملكية للأرض في ذمة الدولة الجزائرية⁽²⁶⁾.

2 - أما بالنسبة للعقار الفلاحي التابع للخواص، وهو في حدود 6 ملايين هكتار، أي قرابة 75% من العقار الصالح للزراعة في الجزائر، فإن مشكلته تكمن في صغر الملكيات، حيث أن 80% من الملكيات الزراعية الخاصة لا تتجاوز مساحتها 10 هكتارات، وهذا أيضا يشكل عائقا للاستثمار وتحسين المردود، ذلك أن صغر هذه الملكيات لا يلائم الاستثمار في مجال وسائل الزراعة الحديثة واقتناء الماكينات الزراعية (mécanisation)، على اعتبار أن هذه الوسائل مرتفعة الثمن ولا يمكن للفلاح الصغير أن يفتتي منها إلا بعض الوسائل الضرورية. كما أن صغر مساحات هذه الأراضي لا يشجع الفلاح على التوجه نحو زراعة الحبوب، التي هي الزراعة الاستراتيجية بامتياز التي ترغب فيها السلطات العمومية، ولا إلى الإنتاج الحيواني الذي يتطلب مساحات كبيرة لإنتاج العلف، بل العكس أن صغر المساحات في هذا الصنف من العقار، يدفع الملاك إلى تنويع المزروعات بحثا عن المردود المالي السريع بدل الزراعات الاستراتيجية، كما أنها تدفع بالبعض منهم إلى العمل خارج مجال الفلاحة قصد تحسين الدخل⁽²⁷⁾.

وهذا مما يبين أن العقار الفلاحي القديم الموجود بشمال البلاد، بما فيه العام والخاص، يعرف فعلا عوائق موضوعية تؤثر بلا شك على مردوديته وإعطاء النتائج الجيدة المنتظرة منه.

المطلب الثالث: شح المياه:

شح المياه في الجزائر، في الوضع الحالي، يشكل أيضا أحد المعوقات الأساسية في وجه تحسين مردود الزراعة في البلاد، وبالأخص في شمالها.

فالمعروف أن الجزائر في قسمها الشمالي تقع في مناخ البحر الأبيض المتوسط، وهو مناخ يتميز بتذبذب وعدم استقرار كمية الامطار، من سنة إلى أخرى، ومن منطقة إلى أخرى كذلك، بحيث تتراوح هذه الكمية ما بين 700 إلى 2000 ملم. أما مناطق الجنوب الصحراوية التي تشكل الجزء الأكبر من مساحة الجزائر، فهي ذات مناخ جاف تماما بأقل من 100 ملم من الأمطار في السنة. لذلك، وتحت ضغط تزايد احتياجاتها من المواد الغذائية، صار من الواضح أن الجزائر لا يمكنها أن تستمر في التعويل على مياه الامطار وحدها لتنمية زراعتها وتحقيق ما تصبو إليه من أمن غذائي. وبعض الحل لهذه المعضلة بالنسبة لشمال البلاد يكمن رأي الخبراء في توسيع الزراعات المسقية، مما يعني ضرورة القيام بجهد إضافي لتعبئة المياه السطحية.

في الوقت الحالي يمكن القول أن الجزائر لم تقم بالجهد الكافي لتعبئة المياه السطحية عن طريق إقامة السدود والحواجز المائية بعدد كاف يمكنها اليوم من تلبية احتياجاتها من المياه لمختلف الاستعمالات: المنزلية والصناعية والزراعية، الأمر الذي جعلها متخلفة جدا في هذا المجال عن جيرانها كفرنسا وإسبانيا والمغرب.

فالجزائر تتلقى سنويا من الأمطار في المتوسط 14 مليار مكعب ولكنها تذهب في معظمها للبحر ولا تخزن منها إلا 1.5 مليار متر مكعب، ولا تمتلك إلا 112 سدا جاهزا بطاقة تخزين إجمالية تقدر بـ 11 مليار مكعب وحجم إجمالي منتظم يقدر بـ 6 مليار متر مكعب⁽²⁸⁾، في حين يمتلك المغرب، على سبيل المثال، 148 سدا، منها 128 سدا كبيرا، تسمح له بتخزين 17.2 مليار مكعب من المياه السطحية⁽²⁹⁾.

وقد انجر عن محدودية المياه المعبأة عن طريق السدود عدم القدرة على التوسع الكبير في الزراعة المسقية في شمال البلاد، بالنظر الى الأولوية الممنوحة لتلبية حاجات السكان المنزلية والحضرية، وحاجات الصناعة جزئيا. لذلك فالحل يكمن من جهة في مواصلة الجهد في مجال بناء السدود والحواجز المائية بوتيرة أكبر للحصول كميات إضافية من المياه يمكن توجيهها لزراعة الحبوب في الشمال، ومن جهة أخرى، التوجه نحو توسيع الزراعات الاستراتيجية في جنوب البلاد بالاعتماد على احتياطات المياه المخزنة في جوف الصحراء منذ آلاف السنين، وهو الخيار الاستراتيجي التي تفيد المؤشرات أن الدولة الجزائرية متجهة اليه، وهو ما سنتطرق اليه في فقرة لاحقة.

المطلب الرابع: مشاكل أخرى معيقة الى حد ما لتقدم القطاع الفلاحي:

بالإضافة الى المشاكل الرئيسية التي سبق ذكرها، فإن قطاع الفلاحة في الجزائر يعاني أيضا من مشاكل ظرفية أخرى، يمكن تحديد الأهم منها في العوامل التالية⁽³⁰⁾:

- ضعف الإنتاجية في الهكتار بالنسبة للحبوب.
- ضعف التمويل والاستثمار واستعمال التقنيات الحديثة.
- نقص العتاد الفلاحي (المكننة) ونقص الأسمدة وغلاء أسعارها.

• نقص اليد العاملة المؤهلة إضافة الى هرم المتوفر منها، ويزيد المشكلة تعقيدا عزوف الشباب عن العمل الزراعي بسبب ضعف الأجور بالمقارنة مع الجهد المبذول وبالمقارنة مع قطاعات أخرى مشقة العمل فيها أقل.

ومع تسجيل المشكلات والعوائق سابقة الذكر التي يعاني منها القطاع الفلاحي في الجزائر، لا بد من الاعتراف أن السلطات العمومية الجزائرية بذلت من نواحي أخرى جهودا معتبرة، منذ عقدين من الزمن على الأقل، للنهوض بالقطاع والبلوغ به مستوى النجاعة الاقتصادية قصد تدارك الواقع الخطير لتبعية البلد في غذائه للخارج، وفي ذات الوقت الحد من تفاقم فاتورة استيراد المواد الغذائية في وقت تقلص فيه رصيد البلاد من العملة الصعبة، وقد تمت هذه الجهود على المستوى التخطيطي والمالي وكذا تطوير التشريعات المتعلقة بالعقار الفلاحي من خلال تنفيذ أربعة (4) مخططات فلاحية متتابعة ابتداء من سنة 2000⁽³¹⁾.

غير أنه بالرغم من النجاح النسبي الذي حققته بعض فروع الإنتاج في مجال الخضروات كالبطاطا والطماطم والبصل والثوم وغيرها من الخضروات، الى درجة بلوغ مستوى الاكتفاء الذاتي تقريبا⁽³²⁾. يبقى هناك نقص ملحوظ في فروع الزراعات الاستراتيجية التي توليها الدولة الأهمية الأكبر باعتبارها مرتكزات الأمن الغذائي للبلاد، مثل الحبوب والألبان واللحوم، مما يعني أن الأمر يتطلب مواصلة بذل الجهد باتجاه القطاع، ولكن هذه المرة، في إطار استراتيجية جديدة، ضمن توجهات جديدة، تركز على فروع الإنتاج الاستراتيجية، بأهداف واضحة، ومراحل محددة، ومتابعة تنفيذها على أعلى المستويات⁽³³⁾.

المبحث الثالث: معالم الاستراتيجية الجديدة من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر وضمان الأمن الغذائي للبلاد.

يمكن القول بهذا الصدد ومن البداية أن الخبراء يشيرون إجمالا الى أن مستقبل الزراعة الجزائرية بالنسبة للزراعات الاستراتيجية الكبرى، مثل الحبوب والألبان واللحوم، يوجد في جنوب البلاد، حيث الأرض البكر الواسعة التابعة للأُملاك العامة والتي يمكن للدولة ان تمنحها للمستثمرين الجادين دون مقابل ماعدا الالتزام بالاستثمار الفعلي في الميدان⁽³⁴⁾، وهذا إما في إطار عقود الامتياز التي أشرنا اليها أعلاه أو في إطار نظام الاستصلاح، وحيث توجد كذلك المياه الجوفية بكميات هائلة تكفي لمئات السنين حتى من دون أن تتجدد⁽³⁵⁾.

والسبب في دفاع الخبراء عن هذا التوجه بصفته التوجه المستقبلي المعقود عليه الأمل للتوسع في الزراعات الكبرى الاستراتيجية، هو أن الزراعات الكبرى تتطلب المساحات الواسعة والسهلة التي تتحرك فيها الجرارات والآلات لكilometers دون توقف، كما تتطلب توفر مياه السقي، وهذا ما توفره العديد من ولايات الجنوب الجزائري التي تمتلك هذه الميزة، وهي 12 ولاية حسب تصنيف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، منها على وجه الخصوص أدرار وبسكرة والوادي والاغواط وإليزي... وكذا ولايات السهوب⁽³⁵⁾.

وهناك مؤشرات تفيد أن الدولة الجزائرية تسير في الوقت الحالي في الاتجاه المذكور وفق إستراتيجية عامة تقوم على ركيزتين⁽³⁶⁾:

- تفعيل القطاع الفلاحي في شمال البلاد بالنسبة لشتى المزروعات بما في ذلك الشعب الاستراتيجية لا سيما الحبوب.

- إعطاء أهمية خاصة لمناطق الجنوب في الصحراء الجزائرية كمناطق جديدة مواتية لتنمية وتطوير الشعب الفلاحية الاستراتيجية: الحبوب، الألبان (الحليب)، وكذا الأعلاف بغرض التوسع في إنتاج اللحوم.

وفيما يلي بعض ملامح هذه الاستراتيجية بالنسبة للشعب الثلاث:

المطلب الأول: شعبة الحبوب

بالنسبة لشعبة الحبوب، يمكن ان نشير هنا في عجالة الى بعض العناصر الرئيسية المشكلة للاستراتيجية الجديدة المتضمنة في المخطط الاستراتيجي الوطني لتنمية إنتاج الحبوب 2023-2028" المعلن عنه رسميا بتاريخ 2023/9/11⁽³⁷⁾:

- 1- مواصلة تطهير العقار الفلاحي التابع للدولة والموزع في شمال البلاد في إطار نظام الامتياز، مع تقديم شتى أنواع الدعم للقطاع لتعزيز إقبال الأفراد على الفلاحة والاستثمار فيها⁽³⁸⁾.
- 2 - تسريع وتيرة توزيع العقار الفلاحي على المستثمرين الجادين في المناطق الصحراوية والسهبية، في إطار نظام الاستصلاح الذي ينتهي بالتنازل والتملك أو بعقود امتياز، في شكل مساحات كبيرة موجهة خصيصا لزراعة الحبوب والأعلاف، والهدف هو توزيع 1 مليون هكتار على المدى المتوسط . ولتحقيق ذلك، تجنيد كل هياكل الإدارة المحلية: الولايات، الدوائر، البلديات، مصالح سونالغاز، مصالح الري، المصالح التقنية للفلاحة، وكذا الهيئات الوطنية المنشأة خصيصا لهذا الغرض.

3 - مواصلة إنجاز البرنامج المسطر الخاص بالسدود والحوازر المائية ومحطات تحلية المياه، في مختلف أنحاء البلاد.

4 - اعتماد أنظمة ري ذكية تضمن عدم هدر الموارد المائية في الشمال والجنوب على حد سواء.

5 - محاربة تقليد التعطيل الدوري للأرض (la jachère) بتوعية الفلاحين وتعميم استعمال الأسمدة.

6 - مواصلة سياسة الدعم المتعدد الأشكال لصالح الفلاحين المختصين في زراعة الحبوب من توفير للأسمدة والبذور "المعتمدة" (semences certifiées)، منح قروض لاقتناء الآلات الزراعية، توفير الكهرباء، المرافقة التقنية.. إلخ⁽³⁹⁾.

وفي هذا الإطار، يجدر التنويه أنه في كلتا الحالتين، بالنسبة لشعبة الحبوب في شمال البلاد وجنوبها، تدرك الدولة أهمية تكوين الموارد البشرية المتخصصة في المجال، من خلال بناء قدرات بحث وتطوير رصينة، بحيث يتم تنفيذ المخطط المسطر لتطوير القطاع على ضوء نتائج البحوث العلمية الدقيقة الخاصة بتحسين البذور والتكثيف وتقنيات الري الذكية ومختلف تطبيقات الزراعة الحديثة من تكنولوجيات رقمية وذكاء صناعي.. إلخ، على غرار ما هو جار في الدول المتطورة في هذا الميدان⁽⁴⁰⁾. ويمكن أن نذكر كمثال على هذه الشراكة المثمرة والضرورية بين قطاع الفلاحة والبحث العلمي توصل الباحثين الجزائريين في "المعهد التقني للزراعات الواسعة"، إلى توطين قمح "التريتيكال" (triticale) المهجن الذي تم تطويره في المخابر عن طريق التهجين بين أصناف عدة من القمح، وأحدث ثورة في العديد من دول العالم وأقلّمته مع البيئة الصحراوية الجزائرية، وقد أعطى نتائج باهرة من حيث المردود (أكثر من 60 قنطار في الهكتار) ويجري تعميمه الآن. ومما يزيد في التفاؤل بهذا الصنف المهجن من القمح، أنه يصلح للغذاء البشري وكذلك كأعلاف للمواشي، فهو نبتة غنية بالبروتينات المفيدة في تسمين الحيوانات⁽⁴¹⁾.

وبالنظر إلى كل الالتزامات الحكومية والإجراءات التي سبقت الإشارة إليها في مجال التركيز على تنمية وتطوير شعبة الحبوب في الجزائر، كشعبة رئيسية لتحقيق الأمن الغذائي للبلاد، وبالأخص التوجه نحو توسيع هذه الشعبة في جنوب البلاد عن طريق جملة من التدابير، منها توزيع الأرض في إطار نظام الاستصلاح، يمكن القول أن هناك إمكانات كبيرة لبلوغ هدف الاكتفاء الذاتي من الحبوب أو على أقل نسبة عالية منه، في المدى المنظور⁽⁴²⁾.

المطلب الثاني: شعبة الألبان (الحليب)

أشرنا أعلاه في معرض الحديث عن احتياجات الجزائر من المواد الغذائية الأساسية، أن احتياجات الجزائر من مادة الحليب تقدر بحوالي 4.5 مليار لتر في السنة، يغطي منها الإنتاج المحلي 2.5 مليار لتر، أي نسبة 55%، والباقي يستورد من الخارج.

وحسب رأي الخبراء فإن تغطية كل احتياجات الجزائر من هذه المادة بالإنتاج المحلي يتطلب منها التوفر على 2 مليون بقرة حلوب، والجزائر لا تمتلك منها في الوقت الحالي إلا قرابة 1 مليون بقرة، أي أنها يجب أن تتوفر على 1 مليون بقرة حلوب إضافية. وحسب نفس الخبراء، امتلاك هذا العدد من الأبقار (2 مليون بقرة)، يتطلب التوفر على 200.000 هكتار من الأراضي المسقية لإنتاج العلف الحيواني⁽⁴⁴⁾.

ويبدو أن الجزائر تعتزم في الوقت الحالي السير في هذا الاتجاه، بالاستعانة بالخبرة الأجنبية في هذا المجال. وقد اختارت الجزائر دولة قطر، كدولة شقيقة مرت بنفس الضائقة إثر أزمتها مع جيرانها، لنقل تجربتها إلى الجزائر، واختارت بالتحديد شركة "بلدنا" القطرية لتنفيذ مشروع إنتاج الحليب بالكمية الكافية لتغطية العجز الداخلي من هذه المادة، ولما لا، التصدير فيما بعد.

وقد تم في هذا الصدد، بتاريخ 24 أبريل 2024، التوقيع على اتفاقية شراكة مع الشركة المذكورة، وهي الاتفاقية التي تضع تحت تصرف الشركة 117 ألف هكتار بولاية أدرار في إطار عقد امتياز، قصد بناء قدرات إنتاجية تهدف إلى إنتاج قرابة 194 ألف طن من مسحوق الحليب في أوج نشاط المشروع، لتغطية 50% من حاجات البلاد من هذه المادة الاستراتيجية، وهي النسبة المسجلة وطنيا كعجز في شعبة الحليب⁽⁴⁵⁾.

هذا بالإضافة إلى منتجات جانبية أخرى رديفة للمشروع، منها اللحوم الحمراء بالضرورة. وقد حددت القيمة الإجمالية للمشروع بمبلغ 3.5 مليار دولار، 51% منها لشركة "بلدنا" و49% للطرف الجزائري⁽⁴⁶⁾.

الملاحظ أنه اختيرت ولاية أدرار كمنطقة لاحتضان المشروع نظرا للامتيازات التي تتوفر عليها المنطقة لإنتاج الاعلاف: الأراضي البكر القابلة للاستصلاح الزراعي والمياه الجوفية الوفيرة. وبالتأكيد أن نجاح المشروع سيكون تجربة رائدة في المجال.

المطلب الثالث: شعبة اللحوم الحمراء

تسجل الجزائر كما أشرنا أعلاه عجزا كبيرا في تغطية احتياجات مواطنيها من اللحوم الحمراء، مما يفسر ارتفاع أسعارها بالمقارنة مع متوسط دخل الجزائريين.

لكن هناك في الوقت الراهن مؤشرات تفيد بأن السلطات العمومية الجزائرية متنبهة للموضوع، وتوليها نفس الأهمية التي توليها للشعب الاستراتيجية الأخرى، الحبوب والألبان. وتقوم هذه الاستراتيجية أساسا على فكرة التوجه الى إنتاج الأعلاف بكميات كبيرة في المناطق المؤهلة لذلك، الصحراوية أساسا، وهذا من منطلق أن مشكلة التوسع في تربية المواشي لإنتاج اللحوم هي في النهاية مشكلة أعلاف، ذلك أن الخبراء يقولون أن كلفة الأعلاف تشكل 70% من كلفة اللحوم⁽⁴⁷⁾، فإذا أمكننا أن ننتج الأعلاف بكميات كبيرة وبأسعار اقتصادية، أمكننا أن نخفض من تكلفة تربية الماشية وبالتالي نتمكن من توفير اللحوم الحمراء بأسعار استهلاكية مقبولة.

وتجدر الإشارة أنه بخصوص الأعلاف المنخفضة التكلفة، فإن قمح "الترتيكال" الذي أشرنا إليه في معرض الحديث عن التوسع في زراعة الحبوب، والذي يجرب الآن في المناطق الصحراوية وأعطى نتائج جد مشجعة، هو الذي يعول عليه الآن لتوفير هذا النوع من الأعلاف.

هذا ناهيك عن أن مشاريع تربية الابقار لإنتاج الحليب في الجنوب، فإنه من شأنها هي كذلك أن تسهم في حل جزء من مشكلة العجز المسجل في تغطية احتياجات البلاد من اللحوم الحمراء، ذلك أن جزءا من الماشية سوف يوجه بصورة طبيعية الى المسالخ، وللاشارة فإن مشروع "بلدنا" لإنتاج الحليب الذي تعرضنا إليه في الفقرة السابقة، سيضع 84.000 رأسا من البقر تحت التصرف لإنتاج اللحوم الحمراء حسب مخطط وزارة الفلاحة والتنمية الريفية⁽⁴⁸⁾.

للاشارة، هذه بعض ملامح الاستراتيجية الوطنية التي تخص مشروع النهوض بالشعب الزراعية الثلاث: الحبوب، الألبان، اللحوم، والتي تأتي على رأس الأولويات في تعزيز الأمن الغذائي للبلاد. لكن التركيز على هذه الشعب الثلاث لا يعني أبدا أنه ليس هناك جهود تُبذل بالنسبة لفروع الإنتاج الأخرى، وإنما ركزنا عليها باعتبارها مصنفة "شعب استراتيجية" بالنسبة لتحقيق طموح الأمن الغذائي للجزائر. أما النتائج المنتظرة منها، فإنه من المتوقع ان تبدأ أولى علامتها في الظهور، بصورة واضحة ومقنعة، إن نُفذت كل بنودها، في المدى المتوسط، أي في حدود خمس سنوات من الآن⁽⁴⁹⁾.

الخاتمة:

في ختام هذا المقال يمكن القول ان قطاع الفلاحة في الجزائر كان الى عهد قريب يعطي صورة قطاع متعثّر بالرغم من الأهمية التي منحتة إياها السلطات العمومية منذ الاستقلال، وهذا نتيجة قصوره في تلبية احتياجات البلاد من المواد الغذائية الأساسية، مثل الحبوب، الألبان، واللحوم. وقد قدمنا في هذا السياق عرضاً للموارد المتنوعة التي خصصت لهذا القطاع عبر العقود الماضية، إلا أن النتائج على أرض الواقع لم تكن على مستوى التطلعات، وذلك لأسباب متعددة، تشمل العوائق المؤسسية، التنظيمية، والطبيعية البيئية، بالإضافة إلى نقص الاستثمار في التكنولوجيا الزراعية والابتكار، والتي فصلناها في هذه الورقة.

غير أننا حاولنا إبراز أن الدولة الجزائرية، في السنوات الأخيرة، قد أبدت اهتماماً متزايداً بهذا القطاع الاستراتيجي، من خلال تبني سياسات إصلاحية وتنموية تهدف إلى النهوض بالقطاع الفلاحي ليتمكن من أداء دوره في تحقيق الأمن الغذائي للبلاد. وقد ركزنا على تحليل الخطوط العريضة لهذه الاستراتيجية الوطنية الجديدة، التي تتضمن استغلال القدرات الزراعية الهائلة التي تزخر بها الجزائر في المناطق الصحراوية والسهبية، وكذا تحسين الإنتاجية في سلاسل الإنتاج الاستراتيجية، لا سيما في مجالات الحبوب، الألبان، واللحوم.

أخيراً، بيّنا أيضاً أن هذه الاستراتيجية تأتي في وقت حرج يتسم بتزايد التحديات الداخلية والخارجية، مثل تغيرات المناخ، التحديات الاقتصادية العالمية، وضرورة تقليل الاعتماد على الاستيراد. لذلك، من المهم أن يتم التنفيذ الفعلي لهذه الاستراتيجية بشكل محكم وفعال، بما يضمن تحقيق الحد الأدنى من الأمن الغذائي للبلاد وتعزيز الاستقلالية الغذائية للجزائر في المستقبل القريب.

الهوامش:

1 - Omar Bessaoud et autres, **Rapport de synthèse sur l'agriculture en Algérie**, Hal open science, 2019, p. 24

2 - السيد محمد السريتي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص. 10

3 - المرجع نفسه ، ص. 10

4 - ناصر مراد، "سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية: حالة الجزائر"، مجلة جديد الاقتصاد، عدد

5، ديسمبر 2010، ص. 45

5 - جامعة الدول العربية، إدارة الأمن الغذائي والمشروعات، "الزراعة والتنمية في الوطن العربي"، مجلة جامعة الدول العربية، عدد 1، القاهرة، 2009، ص. 16

6 - انظر بخصوص تعاريف المنظمة العربية والهيئات الدولية ذات الصلة: حوشين ابتسام، "السياسات الزراعية في الجزائر وما مدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، عدد 6، 2014، ص ص. 101 و 102

7 - Omar Bessaoud et autres, Op.cit. p.3

8 - حنو عبد الناصر - "الجزائر خامس أكبر زبون للقمح الروسي.. ورابع مستورد للقمح في العالم"، تادامسا نيوز، متوفر على الرابط: الجزائر-خامس-أكبر-زبون-صادرات-قياسية-<https://tadamsanews.dz> (تم الاطلاع عليه في 2024/04/24).

9 - *Algérie Eco*, «l'Algérie a besoin de 2 million de vaches laitières pour cesser l'importation de poudre de lait». Disponible sur le lien : <https://www.algerie-eco.com/2022/03/17/lalgerie-a-besoin-de-2-> (consulté le 17/04/2024).

10 - *Algérie Eco*, «Lait en poudre: avec 600 millions de dollars la facture d'importation en 2021 augmentera de 10 à 15%». Disponible sur le lien: <https://www.algerie-eco.com/2022/04/17/lait-en-poudre-> (consulté le 17/04/2024).

11 - Fouad Irnatene, «Viandes rouge et blanche: Un besoin d'importation estimé à près de 890.000 tonnes», *El Moudjahid* du 21/10/2023.

12 - Anais Ourlis, «Viande rouge en Algérie : le rapport accablant de la Cour des Comptes», *El watan* du 04/12/2023.

13 - Ibid.

14 - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، متوفرة على الرابط: الإحصائيات-الفلاحية <https://madr.gov.dz/> (تم الاطلاع عليه في 2024/5/02).

15 - Ouramdane Mehenni - «Produits alimentaires: la facture d'importation dépasse 10 milliards \$» - *Algérie Eco* du 12/04/2021.

16 - Omar Bessaoud et al., Op. cit. p. 18

17 - نسبية معقال، «القطاع الفلاحي في الجزائر: تقييم للأداء وتحليل لأهم العوائق التي تواجهها خلال الفترة (2000-2018)»، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية (جمعة قسنطينة 2)، المجلد 07، عدد 03،

ديسمبر 2021، ص. 51

18 - محمد قرينات، "التممية الزراعية في الجزائر والأمن الغذائي"، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي،

المجلد 9، عدد 1، جوان 2012، ص. 69

19 - Omar Bessaoud, «La stratégie de développement rural en Algérie, Options

Méditerranéennes», Série A/n° 71/ 2006, CIHEAM – IAM, Montpellier. 2006. p. 9

20 - وكالة الأنباء الجزائرية، "فلاحة: ارتفاع مساحة الأراضي المسقية الى 1.4 مليون هكتار"،

2020/11/07

متاح على الرابط: <https://www.aps.dz/ar/economie/95469-4-1> (أطلع عليه في 2024/4/25).

21 - جمال جعفري والعجال عدالة، "مبادرات اصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي.

دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000-2015)", مجلة دفاتر اقتصادية (جامعة الجلفة)، المجلد 10،

عدد 02، 2018، ص. 100

22 - فوزية غربي، "واقع إنتاج الحبوب في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية (جامعة بسكرة)، عدد 5، مجلد 20،

ديسمبر 2003، ص. 79 و 80. وانظر أيضا: حوشين ابتسام، مرجع سابق، ص. 113

23 - أنظر: المرسوم رقم 63-95 المؤرخ في 22 مارس 1963، المتعلق بقواعد وكيفيات التسيير الذاتي

للاستغلالات الفلاحية، ج. ر. عدد 17، سنة 1963.

24 - قانون رقم 87-19، مؤرخ في 08 ديسمبر 1987، يتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية

التابعة للأمولاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجبتهم، ج. ر. عدد 50 الصادرة في 1987/12/9.

25 - قانون رقم 10-03 مؤرخ في 15 أوت 2010، يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة

للأمولاك الخاصة للدولة، ج. ر. عدد 46، صادرة بتاريخ 18 أوت 2010.

26 - مرسوم تنفيذي رقم 21-432، مؤرخ في 04 نوفمبر 2021، يحدد شروط وكيفيات منح الأراضي التابعة

للأمولاك الخاصة للدولة للاستصلاح في إطار الامتياز، ج. ر. عدد 85، صادر في 17 نوفمبر 2021.

- انظر أيضا: لعشاش محمد، القواعد الجديدة لاستصلاح الأراضي التابعة للدولة في إطار الامتياز، مجلة

الحقوق والعلوم السياسية، مجلد 10، عدد 2، جوان 2023، ص. 207-226.

27 - عمر بسعود، "الفلاحة في الجزائر: من الثورات الى الإصلاحات الليبرالية (1963 - 2002)", مجلة

- إنسانيات، مركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (CRASC)، وهران، عدد 22، 2023، ص ص. 9-38
- 28 - مغربي خيرة، "اقتصاديات الموارد المائية في الجزائر: دراسة تحليلية للموارد المائية (الإمكانات والتحديات)"،
- مجلة دفاتر بوادكس (جامعة مستغانم)، مجلد 5، عدد 6، سبتمبر 2016، ص ص. 103-120.
- 29 - الموسوعة الرقمية العربية، "سياسة المغرب المائية"، متاحة على الرابط: سياسة_المغرب_المائية = <https://www.tagepedia.org/Entry.aspx?keyword title> . (اطلع عليه في 2024/5/02).
- 30 - Omar Bessaoud, «La stratégie de développement rural en Algérie, Options Méditerranéennes», Op. ct. pp. 6-15
- 31 - انظر حول مضامين وأهداف المخططات الأربعة التي استفاد منها القطاع الفلاحي خلال الفترة 2000-2019: جمال جعفري ولعجال عدالة، مرجع سابق، ص ص. 105-108
- 32 - بوسهمين أحمد وطافر زهير، "الاكتفاء الذاتي في الجزائر بين الحقيقة والوهم، والسياسات البديلة للتقليل من التبعية"، مجلة الباحث الاقتصادي (جامعة سكيكدة)، المجلد 1، العدد 1، 2013، ص ص. 62-93
- 33 - سفيان حشيفة، "توجه نحو اكتفاء ذاتي في الأمد القريب: الفلاحة الصحراوية.. استدامة الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي"، الشعب اليومية، 2023/01/16.
- وانظر أيضا: وكالة الأنباء الجزائرية، "القطاع الفلاحي في 2022: خطوات متسارعة نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي"، 2022/12/24، متاح على الرابط: <https://www.aps.dz/ar/economie/136623> -2022# (اطلع عليه في 2024/4/15).
- 34 - الإذاعة الوطنية - "الباحث إبراهيم موحوش للإذاعة: يجب التوجه نحو المناطق الجنوبية الغربية للنهوض بزراعة الحبوب"، 2023/9/11، متوفر على الرابط:
- <https://news.radioalgerie.dz/ar/blog/tags/abrahym> (اطلع عليه في 2024/4/27).
- 35 - تفيد المعلومات العلمية ان الصحراء الجزائرية تحتزن أكبر احتياطي من المياه الجوفية العذبة في العالم، هي عبارة عن بحيرة كاملة تمتد بين الصحراء الجزائرية (70%) والليبية (20%) والتونسية (10%). تعادل كمية المياه الموجودة في باطن الصحراء الجزائرية 50 ألف مليار متر مكعب، أي ما يعادل 50 ألف مرة سعة سد بني هارون (1 مليار م³) والذي يمدّ ست ولايات في الشرق الجزائري بالمياه. هذه المياه هي المَعول عليها

لإحداث ثورة زراعية في الصحراء الجزائرية.

- 35 - أنظر بخصوص هذا التصنيف: وزارة الفلاحة والتنمية الفلاحية/ الزراعة الصحراوية، متوفر على الرابط: الزراعة-الصحراوية: <https://madr.gov.dz/> (اطلع عليه في 2024/4/27).
- 36 - الإذاعة الوطنية - "الباحث إبراهيم موحوش للإذاعة: يجب التوجه نحو المناطق الجنوبية الغربية للنهوض بزراعة الحبوب" - مرجع سبق ذكره.
- 37 - مصالح الوزير الأول، كلمة السيد الوزير الأول لدى افتتاح المنتدى حول "الأمن الغذائي من خلال تطوير إنتاج القمح الصلب في الجزائر"، 16 مارس 2023، متاح على الرابط: <https://www.aps.dz/ar/economie/141064-2023-03-16> (أطلع عليه في 2024/4/26)
- 38 - شارف بن يحي، "تطهير العقار الفلاحي التابع للدولة في الجزائر: قراءة في مضمون المناشير الوزارية المشتركة المنظمة له"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية (جامعة مسيلة)، مجلد 6، عدد 1، سنة 2021، ص ص. 830-848.
- 39 - وكالة الأنباء الجزائرية، "الامن الغذائي في صلب أولويات الدولة في 2023 مع دعم متعدد الاشكال للفلاحين"، متوفر على الرابط: <https://www.aps.dz/ar/economie/154464-2023> (أطلع عليه في 2024/4/28).
- 40 - أنظر حول تطبيقات الزراعة الذكية في الجزائر: مولاي هند و تيغزة زهرة، "دور الطاقات المتجددة في ترقية الزراعة الذكية لتحقيق الأمن الغذائي"، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة تيسمسيلت، المجلد 08، العدد 2، ص ص. 86-91.
- 41 - المساء - "قمح" التريتيكال.. الجزائريون "يخترون" قوتهم"، 2020/8/9، متاح على الرابط: <https://www.el-massa.com/dz> «الجزائريون "يخترون" قوتهم» (أطلع عليه 2024/4/29).
- 42 - المجاهد الجزائر On Line، "هذه استراتيجية الجزائر لتطوير إنتاج الحبوب" - مرجع سبق ذكره.
- 43 - *Eco-Times* - «Autosuffisance en lait: la nouvelle stratégie du gouvernement» - 26/02/2023 - disponible sur le lien: <https://ecotimesdz.com/autosuffisance-en-lait-la-nouvelle-strategie-du-gouvernement/> (consulté le 03/5/2024)
- 44 - وزارة الفلاحة والتنمية الريفي، "مراسم التوقيع على اتفاقية إطار بين الوزارة والشركة القطرية "بلدنا" لإقامة

مشروع لإنتاج الحليب المجفف"، متاح على الرابط : <https://madr.gov.dz/2024/04/24> وز

مراسم-التوقيع-على-اتفاقية-إطار-بين - (اطلع عليه في 2024/5/07):

45 - المرجع نفسه.

46 - رزيقة خ. - "الخبير الفلاحي لعلی بوخالفة لـ"الجزائر": دعم الأعلاف والتوجه نحو الزراعات الاستراتيجية

الحل لاستقرار أسعار اللحوم"، **يومية الجزائر**، 2023/6/6.

47 - **Algérie Eco** - «Le projet Baladna aura pour objectif final de réduire de 50 les importations de poudre de lait» - 5/5/2024 - Disponible sur le lien: <https://www.algerie-eco.com/2024/05/05/mme-assous-souad-le-projet-baladna/> (consulté le 09/5/2024).

48 - وكالة الانباء الجزائرية، "المخطط الاستراتيجي الوطني لتنمية إنتاج الحبوب 2023-2028"، مرجع

سبق ذكره.

المراجع:

الكتب:

1 - السيد محمد السريتي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.

2 - Omar Bessaoud et autres, **Rapport de synthèse sur l'agriculture en Algérie**, Hal open science, 2019.

المقالات:

1 - بوسهمين أحمد وطافر زهير، "الاكتفاء الذاتي في الجزائر بين الحقيقة والوهم، والسياسات البديلة للتقليل من التبعية"، **مجلة الباحث الاقتصادي (جامعة سكيكدة)**، المجلد 1، العدد 1، 2013.

2 - جمال جعفري ولعجال عدالة، "مبادرات اصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي.

دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000-2015)"، **مجلة دفاتر اقتصادية (جامعة الجلفة)**، المجلد 10، عدد 02، 2018.

3 - جامعة الدول العربية، إدارة الأمن الغذائي والمشروعات، "الزراعة والتنمية في الوطن العربي"، **مجلة جامعة الدول العربية**، عدد 1، القاهرة، 2009.

4 - حاوشين ابتسام، "السياسات الزراعية في الجزائر وما مدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي"، **مجلة**

- الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، عدد 6، 2014.5
- 5 - شارف بن يحيى، "تطهير العقار الفلاحي التابع للدولة في الجزائر: قراءة في مضمون المناشير الوزارية المشتركة المنظمة له"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية (جامعة مسيلة)، مجلد 6، عدد 1، سنة 2021.
- 6 - عمر بسعود، "الفلاحة في الجزائر: من الثورات الى الإصلاحات الليبرالية (1963 - 2002)" مجلة إنسانيات، مركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (CRASC)، وهران، عدد 22، 2023.
- 7 - قرينات محمد، "التنمية الزراعية في الجزائر والأمن الغذائي"، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيق، المجلد 9، عدد 1، جوان 2012.
- 8 - لعشاش محمد، القواعد الجديدة لاستصلاح الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة في إطار الامتياز، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، مجلد 10، عدد 2، جوان 2023.
- 9 - مغربي خيرة، "اقتصاديات الموارد المائية في الجزائر: دراسة تحليلية للموارد المائية (الإمكانات والتحديات)"، مجلة دفاتر بوادكس (جامعة مستغانم)، مجلد 5، عدد 6، سبتمبر 2016.
- 10 - مولاي هند و تيجزة زهرة، "دور الطاقات المتجددة في ترقية الزراعة الذكية لتحقيق الأمن الغذائي"، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة تيسمسيلت، المجلد 08، العدد 2، جانفي 2024.
- 11 - ناصر مراد، "سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية: حالة الجزائر"، مجلة جديد الاقتصاد، عدد 5، ديسمبر 2010.
- 12 - نسبية معقال، «القطاع الفلاحي في الجزائر: تقييم للأداء وتحليل لأهم العوائق التي تواجهها خلال الفترة (2000-2018)»، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية (جمعة قسنطينة 2)، المجلد 07، عدد 03، ديسمبر 2021.
- 13 - Omar Bessaoud, «La stratégie de développement rural en Algérie, Options Méditerranéennes», Série A/n° 71/ 2006, CIHEAM – IAM, Montpellier. 2006.